S/PV.8013

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠١٣

الأربعاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

1723086 (A)

افتُتِحَت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وإنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام. وكما يعلم الأعضاء، كان من المقرر أن يقدم معي ميسر جماعة شرق أفريقيا، الرئيس السابق بنجامين مكابا، إحاطة إعلامية للمجلس. ولم يتمكن من الحضور اليوم لأسباب صحية. أتمنى له شفاء عاجلا.

ستتركز إحاطتي الإعلامية على ثلاثة جوانب: أولا، لقاءاتي في بوجومبورا؛ ثانيا، تقييمي الأولي للحالة في بوروندي؛ وثالثا، السبل الممكنة للمضي قدما.

(تكلم بالفرنسية)

عندما وصلت إلى بوجومبورا في ٢٧ حزيران/يونيه، استقبلني وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، السيد ألان إيمي نيامنتوي والرئيس بيير نكورونزيزا. وقضيت قرابة الساعة أتكلم على انفراد مع الرئيس نكورونزيزا. وقد كان لقائي بالرئيس أساسا زيارة مجاملة. وفي بوجومبورا، التقيت كذلك بمختلف الأطراف السياسية البوروندية — ممثلي المجتمع المدني والجماعات الدينية وأعضاء السلك الدبلوماسي، علاوة على أسرة الأمم المتحدة.

وفي تنزانيا، استقبلني الرئيس السابق وميسر الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية، السيد بنجامين مكابا، ووزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد ماهيغا. وقد قال الميسر إنه اختتم عمله الذي أرسل تقريرا به إلى الرئيس موسيفيني، الوسيط الرئيسي للحوار البوروندي.

كما إنني أجريت محادثات في أديس أبابا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، مع وزير خارجية أوغندا والقادة الأفارقة – تحديدا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، السيد ألفا كوندي، وكذلك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي – اللذين يتابعان الحالة في بوروندي عن كثب.

لقد أشرت لتوي بإيجاز إلى قائمة بمن التقيتهم في إطار رحلتي الأولى إلى بوروندي والمنطقة دون الإقليمية. وأتصور أن الأعضاء الآن يتساءلون عن التقييم الذي خرجت به من تلك اللقاءات والتبادلات المختلفة. فاستنادا إلى تلك اللقاءات، يبدو أن هناك تقييمات متباينة للحالة السياسية السائدة في البلد. إن السلطات البوروندية على ثقة من قدرتها على إدارة شؤون البلد في هدوء. فهم يرون أن الحالة العامة هادئة، بينما يدينون التدخل الأجنبي في إدارة شؤونهم الداخلية ويشيرون إلى التزامهم بالحفاظ على سيادتهم الوطنية.

ممثلو المعارضة السياسية وبعض أعضاء المجتمع المدني يشعرون بالقلق إزاء ما يعتبرونه إساءة استعمال السلطة من

جانب الحكومة الحالية. لذلك، نحض على مشاركة أكبر من جانب بلدان المنطقة الإقليمية والمجتمع الدولي لتعزيز الحوار الشامل، ومن دون شروط مسبقة، وأن يشارك في الحوار جميع البورونديين. فهم يطالبون بتعليق عملية المراجعة الدستورية الجارية والكف عن انتهاكات حقوقهم الأساسية والتخلي عن الموقف العدائي للسلطات تجاه تلك الحقوق، وهو موقف كثيرا ما يسير جنبا إلى جنب مع تلك الانتهاكات، ويدعون بقمعهم على أيدي قوات حفظ النظام والجماعات الموالية للحكومة. بيد أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم الحكومة لديها وجهة نظر مختلفة تماما.

إن الحالة الاقتصادية تزداد سوءا بسبب توتر المناخ السياسي، مما يثني المستثمرين من القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي. وتوجد بطالة في صفوف الشباب على نحو خاص. وهذا الوضع يحمل الناس على مغادرة البلد واللجوء إلى البلدان المجاورة، مما يزيد من عدد اللاجئين.

لقد تحسنت الحالة الأمنية منذ بداية العام. وفي بوجومبورا، تبدو الأمور هادئة ويمضي الناس بحرية إلى أعمالهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وقوع هجمات بالقنابل اليدوية على مدى الأسابيع القليلة الماضية نجم عنها العديد من القتلى والجرحى. ولم يتم توضيح أسباب هذه الهجمات.

إن الناس يريدون جوا من السلام في بوروندي، ولكن في ظل أي ظروف وبأي سعر يمكن أن يتحقق ذلك؟ الشرط الأول، يجب إعطاء أولوية للحوار الشامل، وهو شرط لا غنى عنه لأي تسوية للأزمة. ومن الضروري للحكومة البوروندية الرضوخ للمطالب الملحة لبلدان المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي، وهي مطالب تؤيدها الأمم المتحدة في الانتقال إلى حوار شامل يضم أعضاء من المعارضة الموجودين في المنفى وفي البلد. وأعتقد أن هذا هو الثمن الذي يتعين دفعه إذا أردنا استعادة الثقة بين أبنا بورندي لكفالة قيام مؤسسات ذات مصداقية ومستقرة وديمقراطية، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. ومن هذا المنظور، فإن اتفاق أروشا يجب أن يظل المعيار المرجعي، أي حجر الزاوية. ويطالب بذلك جميع أصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين التقيت بهم.

يبدو لي أن الآفاق الجديدة والمبادئ التوجيهية الجديدة التي يجب أن نطورها لتسوية الحالة في بوروندي لا بد من أن تكون متوافقة من أجل العمل الجماعي المشترك الذي أعلنه القادة الأفارقة، وفي المقام الأول قادة المنطقة دون الإقليمية، بالتضامن مع الأمم المتحدة. وهذا العمل الجماعي المشترك يجب أن يهدف إلى إقناع نظام بوروندي بقبول التدابير الاسترضائية، ولا سيما تلك التي قدمها الميسر وبشكل أعم التدابير الواردة في اتفاق أروشا.

يجب أيضا اتخاذ إجراءات مشتركة موجهة نحو تشجيع النظام البوروندي على المشاركة في حوار شامل بين الأطراف البوروندية. كانت الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس نكورونزيزا، رئيس تنزانيا إشارة مشجعة في هذا الصدد. فلنأمل أن تكون هذه البادرة دلالة على الاستعداد للمضي قدما بعملية الحوار الشامل. ولهذا السبب، بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام، وبما أنه الآن قد قرر شخصيا العديد من كبار المسؤولين الأفارقة الاشتراك اشتراكا كاملا في حل الأزمة، أقترح إضفاء المزيد من الفطنة على عملية تحليل مسألة بوروندي.

كما تعلمون، سيدي الرئيس، إنني ماض في بعثتي الأولى لتقصي الحقائق، وأعتزم مواصلة المشاورات في الأيام المقبلة. ولدي إيمان حقا بعمل المنطقة دون الإقليمية من أجل إحلال السلام في بوروندي، بدعم من الاتحاد الأفريقي. وأوصي بشدة بأن تعمل الأمم المتحدة بحزم لدعم تلك الجهود. وحتى لو اقتضى الأمر المزيد من الصبر، فإننا بالتأكيد سنتمكن من التوصل إلى حل وسط فعّال. وأكرر أن جميع جهودنا يجب أن تظهر الدعم الثابت للمنطقة، وبخاصة جهود الوسيط والميسر وحكومة تنزانيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كافاندو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

السيد لوبير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن أحدث الأنشطة التي قام بها تشكيل بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وكما جرت عليه العادة، فإن بياني يخضع دائما للتشاور مع أعضاء التشكيل وموافقتهم، بما في ذلك البلد المعني بوروندي.

في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، قمت بزيارتي الخامسة إلى بوروندي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، مع التركيز في هذا الوقت على التعاون في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. كانت الأهداف الرئيسية لزيارتي: أولا، مواصلة الحوار بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الدولي مع الحكومة وشركائها في بوروندي؛ ثانيا، الإصرار على أهمية عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، والإشارة إلى الدعم الكبير الذي تتمتع به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وثالثا، لكي نكون انطباعا مباشرا عن التطورات في البلد.

أود أن أبدأ إحاطتي الإعلامية بكلمة شكر أوجهها إلى حكومة بوروندي على كرم ضيافتها وثقتها، وأشكر السفير ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، على ما قدمه من دعم في تنظيم الزيارة. وخلال زيارتي في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، استقبلني رئيس جمهورية بوروندي، ووزير العلاقات الخارجية، ووزير المالية والأمين العام للحزب الحاكم، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. كذلك عقدت اجتماعات عديدة مع شركاء بوروندي الدوليين، وبالتحديد مع ممثلي الدول الأعضاء في تشكيلة بوروندي. وعلاوة على ذلك، اجتمعت مع سعادة السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة؛ ومع سعادة السيد فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد إبراهيما فال، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي؛ ومع ممثلين للقطاع الخاص والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. في ١٢ تموز/يوليه، وشاركت في المعتكف الذي نظمه وزير العلاقات الخارجية والمكرس للحالة الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

عموما، أعطت مدينة بوجومبورا انطباعا حيويا عندما كنت هناك، وكانت الحالة الأمنية هادئة. ومع ذلك، جرى أثناء زيارتي الإبلاغ عن بعض حالات العنف. وواصلت الاستماع إلى تقارير عن شيوع مناخ من الخوف والقمع. وقد أبرز العديد من المحاورين، بمن فيهم الأمين العام للحزب الحاكم أهمية الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا والتفاعل فيما بين الأحزاب السياسية. كما رحب معظم المحاورين بمبادرة الحوار مع الأحزاب السياسية في بوروندي التي أطلقها أمين المظالم في بوروندي في وقت سابق من هذا العام. ووصف العديد من المحاورين الحالة الاقتصادية المتدهورة وساقوا أمثلة على الكيفية التي تؤثر بهم شخصيا تلك التنمية.

لقد وصف شركاء بوروندي الدوليون طائفة واسعة من العمل الذي قاموا به مع بوروندي والذي يتراوح من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الدعم الهيكلي للخدمات الصحية والاستثمارات في قطاع الطاقة. وفي الوقت نفسه، ذكروا إن ثمة عقبات معينة تقف أمام تعاونهم، من قبيل إمكانية الحصول على العملات الأجنبية، ونقص البيانات الموثوقة، والقانون التقييدي بشأن المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى.

إن الحدث الرئيسي الذي شهدته أثناء زيارتي هو انعقاد المعتكف عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في ١٢ تموز/يوليه والذي أشرت إليه.

وكان هذا المعتكف آخر مرحلة في الحوار الاجتماعي – الاقتصادي الجاري الذي أطلقته تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بالتعاون مع المنسق المقيم حينئذ، بالقرب من جنيف

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالتشاور فيما بين الشركاء متعددي الأطراف الرئيسيين في بوروندي (الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي). وشاركت في آذار/مارس ٢٠١٧ في اجتماع بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا ركز على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والصحة والتعليم. وفي سياق الاجتماع الذي عقد في آذار/مارس، أعربت الحكومة عن رغبتها في تنظيم معتكف مع الشركاء في بوجومبورا بشأن التحديات في نفس القطاعات الثلاثة في صيف عام ٢٠١٧.

وإلى جانب رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، دعا وزير الخارجية السيد غاري كونيل، المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي، وممثلي العديد من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في بوروندي إلى المعتكف في ١٢ تموز/يوليه. كما ضمت مشاركة الحكومة وزير الزراعة؛ وممثلي النائب الثاني لرئيس الجمهورية؛ ووزارة التعليم؛ ووزارة الصحة العامة؛ ووزارة المالية؛ والبرنامج الوطني للوقاية من المخاطر وإدارة الكوارث.

وتمثل الهدف الرئيسي من المعتكف في تحديد التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية للزراعة والتعليم والصحة ومناقشة الحلول الممكنة.

وفي ملاحظاته الافتتاحية، اقترح وزير الخارجية التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان وشدد على استعداد الحكومة للانخراط في حوار مع شركائها. وفي بياني، وضعت الحوار الاجتماعي — الاقتصادي في إطار مشاركة لجنة بناء السلام الأوسع نطاقا لبناء السلام، وأكدت أنه لا يمكن إحلال السلام المستدام إن لم نحرز تقدما بشكل متزامن في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحقوق الإنسان.

وتحليل الاقتصاد الكلي لم يكن التركيز الرئيسي للحدث، ولكن المؤشرات المذكورة خلال المعتكف بينت أن الحالة لا تزال مقلقة. فعلى سبيل المثال، صنف المصرف المركزي لجمهورية بوروندي معدلات التضخم عند ٢١,١ في المائة في شهر آذار/مارس، دفعها بشكل أساسي ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٤. في المائة.

وأود أن أقدم إلى أعضاء مجلس الأمن أمثلة قليلة على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والتوصيات التي جاءت في موجز مشترك في ختام المعتكف. في القطاع الزراعي، حدد المشاركون انخفاض الإنتاج، وتأثير تغير المناخ، وعدم كفاية الهياكل الأساسية لتخزين المنتجات الزراعية ونقلها، عدم ميكنة القطاع، ونقص الأسمدة وأمراض النباتات من بين التحديات الرئيسية. واستجابة لذلك، أوصى المشاركون بتدابير مثل التحويل الزراعي الصناعي للمنتجات الزراعية والاستثمارات الإضافية ومعالجة مشكلة ندرة الأراضي.

وكان تفشي وباء الملاريا موضوعا ذا أولوية فيما بين خبراء الصحة. وتشمل التحديات الأخرى ارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال الصغار، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنمو السكاني وسوء التغذية. وخلص المشاركون إلى أن المزيد من الموظفين المؤهلين والموارد المالية، وتحسين فرص الوصول إلى البيانات الصحية وطائفة من التدابير الأخرى يمكن أن تساعد في التصدي للتحديات الراهنة. إن القطاع التعليمي يواجه تحديات مثل عدم كفاية الهياكل الأساسية المدرسية والافتقار إلى المواد المدرسية والمدرسين، وعدم التحاق ٤٦ في المائة من الأطفال في سن التعليم بالمدارس حاليا. وحسب المشاركين، ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتدريب المعلمين، وتحسين الهياكل الأساسية، وبناء المزيد من المطاعم المدرسية، وإنتاج الكتب الدراسية وتعزيز منظورات بناء السلام في التعليم المدرسي.

وفيما يتعلق بقطاع الاقتصاد الكلي، تنص إحدى توصيات الاستنتاجات المشتركة على ما يلي:

”ليتسنى للبلد تحقيق المدفوعات المتوازنة تدريجيا، تقوم الحاجة إلى المساعدة في الميزانية والحكومة والشركاء في التنمية مدعوون إلى الانخراط في حوار بشأنها.“

وبصرف النظر عن هذه العناصر المحددة، وضع المشاركون أيضا بعض التوصيات العامة، مثل الحاجة إلى الحصول على بيانات أكثر موثوقية في المجالات الاقتصادية – الاجتماعية والاقتصاد الكلي؛ ومواءمة الأولويات الاجتماعية – الاقتصادية في بوروندي مع أهداف التنمية المستدامة؛ وإشراك شركاء بوروندي الدوليين في وضع الخطة الإنمائية الوطنية حاليا.

وتنص إحدى التوصيات التي أشارت الحكومة والشركاء المشاركون إليها في الموجز المشترك والتي تتسم بأهمية خاصة للتشكيلة، على أن الحوار الاقتصادي – الاجتماعي ينبغي أن يستمر وأن ينخرط فيه المزيد من الشركاء الذين لم توجه إليهم الدعوة لحضور المعتكف المعقود في ١٢ تموز/يوليه.

في ١٣ تموز/يوليه، استقبلني رئيس الجمهورية في غيتيغا، ثاني أكبر مدينة في البلد. وكرر الإعراب عن تقديره للجهود التي تبذلها تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام. وشكرته على التعاون بين حكومته واللجنة، وأبلغته عن مشاركتي الحالية والنتائج المنبثقة عن المعتكف الاجتماعي – الاقتصادي في اليوم السابق. وذكرت أن المشاركة الإقليمية في متابعة مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المعقود في ٢٠ أيار/مايو وتقرير الرئيس مكابا، قد تلقيا ردود فعل إيجابية جدا من التشكيلة، مضيفا أن غالبية الدول الأعضاء تتوقع أن تشارك الحكومة مشاركة تامة في هذه العملية.

وأوضح الرئيس الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها بوروندي مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة والزراعة وإمدادات الطاقة، مشيرا إلى التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وأوضح أن بوروندي لا تزال بحاجة إلى الشركاء الدوليين وأعرب عن امتنانه للمساعدة الحالية. وذكر أيضا التحديات الديمغرافية التي يواجهها البلد، وشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان تحديدا على دعمه في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، مثل الاجتماع مع الرئيس فرصة لي لإثارة مسألة المصالحة الوطنية، ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومذكرات التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بنشر ومشاركة مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين في بوروندي.

واستنادا إلى ملاحظاتي ومحادثاتي الأخيرة في بوروندي، خلصت إلى الاستنتاجات التالية بشأن بناء السلام في بوروندي:

أولا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي متابعة التطورات في بوروندي بعناية ومراعاة جميع جوانب الحالة الراهنة.

ثانيا، الوساطة التي يبذلها الرئيس موسيفيني والرئيس مكابا بالنيابة عن جماعة شرق أفريقيا تستحق منا كامل الدعم السياسي والتقني. ويجب أن تكمل المحادثات الاجتماعية الاقتصادية هذه الجهود والعمل الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيدميشيل كافاندو.

ثالثا، من الضروري إجراء مناقشة صريحة ومفتوحة بين الحكومة وشركائها الدوليين بشأن التعاون الاجتماعي والاقتصادي والبيئة المؤاتية للمساعدة الفعالة من أجل تحسين الحالة الاقتصادية ويشكل ذلك بالتالي عنصرا أساسيا في بناء السلام في بوروندي. لذلك أعتزم مواصلة الحوار الاجتماعي الاقتصادي بين حكومة بوروندي وشركائها.

رابعا، من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة المصالحة الوطنية والتعامل مع الماضي. وأقترح أن تدعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام الجهود المبذولة في هذا المجال.

خامسا، أود أن أؤكد على أهمية تهيئة بيئة جيدة لتنظيم انتخابات سلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل ودعمه لانخراط لجنة بناء السلام في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لوبير على إحاطته الإعلامية .أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لاوبر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشير أوروغواي إلى أنه منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس بشأن بوروندي (انظر S/PV.7978)، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه، وقعت أحداث جديدة تعد في رأينا خطوات إيجابية إلى الأمام صوب تسوية الأزمة في بوروندي. ومن هذه الخطوات زيارة المبعوث الخاص كافاندو إلى البلد في نهاية حزيران/يونيه، التي نأمل أن تساعد على استعادة الزخم في العلاقة بين الحكومة البوروندية والأمم المتحدة.

قدم لنا من فوره المبعوث الخاص كافاندو تفاصيل عن زيارته وطبيعة المحادثات التي جرت في ٢٧ حزيران/يونيه. ونؤكد مجددا دعمنا لعمله، ونأمل لدى اضطلاعه بمهامه، أن تنضم إليه طائفة واسعة من الشركاء، من الحكومة والمعارضة، فضلا عن المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، نقر بالجهود المستمرة التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لكسر طوق الجمود في العملية السياسية في بوروندي.

في مؤتمرات القمة الأخيرة، أكد مجددا الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا التزامهما الكامل بإيجاد حل سلمي للأزمة، وشددا على أن الحوار هو الطريق الممكن والوحيد. ولدينا خارطة طريق قدمها ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس التنزاني السابق بنجامين مكابا، وتتضمن سلسلة من الخطوات المحددة التي من شأنها أن تساعد على إعادة إطلاق العملية السياسية، وتهيئة الظروف من أجل إجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية في عام ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، تحث أوروغواي بلدان المنطقة على دعم بوروندي بطريقة متحدة ومنسقة. نحض أيضا جميع الأطراف البوروندية على الالتزام بخارطة الطريق والعمل على تنفيذها في أقرب وقت ممكن، كما ذكر السفير لاوبر.

نرحب بالانعقاد الناجح للمعتكف الاجتماعي والاقتصادي في ١٢ تموز/يوليه الذي ضم السلطات الوطنية والعديد من الشركاء الدوليين. وحدد المعتكف التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس، سوف يساعد في البحث عن حلول. وتلاحظ أوروغواي الدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في تلك الجهود، وتشجع على مواصلة الحوار على مر الزمن ومشاركة الشركاء الجدد المهتمين به.

إن أوروغواي لا يسعها إلا أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وندين بشدة كل التجاوزات والانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عمن ارتكبها. ويشمل ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي في سياق الأزمة السياسية، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وحالات الاختفاء القسري، والمضايقة وتخويف منظمات المجتمع المدني وحتى الصحفيين، فضلا عن القيود المفروضة على الحريات الأساسية.

في ضوء تلك الحالة، نأسف لعدم استئناف حكومة بوروندي تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ أن علق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وندعو إلى التعجيل في إبرام مذكرة تفاهم لاستئناف أنشطة المفوضية في بوروندي. كما ندعو إلى التعاون الكامل بين حكومة بوروندي ولجنة التحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع البورونديين شرط لازم لعقد حوار سياسي شامل وذي مصداقية. كذلك من الضروري تهيئة بيئة تفضي إلى تنظيم انتخابات سلمية وديمقراطية في ٢٠٢٠.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا المبعوث الخاص ميشيل كافاندو والسفير يورغ لاوبر على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

أود أن أركز على نقطتين رئيسيتين بشأن بوروندي. الأولى تتعلق بالحاجة إلى إعادة إرساء الثقة بين حكومة بوروندي والمجتمع الدولي.

نرحب بمشاركة المبعوث الخاص كافاندو مع بوروندي والحكومات الإقليمية. ونحض حكومة بوروندي على العمل على نحو بناء وتعاوني مع المبعوث الخاص. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص. كذلك نشكر السفير لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على دوره الاستباقي. إذ أن تلك التشكيلة تجسد الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تدعم على نحو مفيد عمل المجلس.

لقد مضى عام على اتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي لم ينفذ بعد. إن الحالة في بوروندي لا تزال هشة ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. في حزيران/يونيه، أبلغ زميلنا، الممثل الدائم لبوروندي، المجلس أن من اليقين استئناف وجود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي. ولكن، كما أرى، لم يتحقق أي تقدم في استئناف التعاون بين حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من النداءات المتكررة الموجهة من المجتمع الدولي، لم يصل إلى بوروندي سوى عدد محدود من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي. وفي حين حث المجلس حكومة بوروندي على التعاون الكامل بالاقتران مع نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة وأنشطتها، لم يتحقق ذلك بعد. ونحض حكومة بوروندي على معالجة تلك الشواغل.

أعتقد أن الإبقاء على علاقات التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين يصب بوضوح في المصلحة الوطنية لبوروندي. ومن الجدير بالذكر أن التواجد الدولي المحايد في بوروندي سيكون له أثر إيجابي جدا في بناء الثقة بين بوروندي والمجتمع الدولي. ويجب أن يتصرف المجلس لضمان ذلك الوجود.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالجهود الإقليمية بشأن بوروندي. ونشكر الرئيس موسيفيني والرئيس مكابا على جهود الوساطة. إن التقدم المحرز في الحوار الوطني الشامل قبل انتخابات عام ٢٠٢٠ أمر حيوي ليس فقط لإحلال السلام والأمن في بوروندي، بل أيضا في المنطقة الأوسع ككل. وندعو حكومة بوروندي إلى الالتزام بجدية بإجراء حوار وطني شامل من دون شروط. كما ندعو رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا إلى مواصلة تعزيز انخراطهم في الحالة في بوروندي. واستجابة لدعوة زميلنا السفير لاوبر، أثق بأن المجلس سيواصل دعم عملية المضي قدما بالحوار الجاري بوساطة جماعة شرق أفريقيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، المبعوث الخاص كافاندو، والسفير لاوبر، على الأفكار المطروحة والجهود المبذولة حتى الآن لمواصلة المفاوضات بين حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة في البلد.

نرحب بتعيين السيد كافاندو ونعتقد أنه سوف يفعل كل ما في وسعه للتخفيف من حدة الحالة في البلد. وكما يتضح لنا من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كافاندو عن زيارته القصيرة ولكنها مثمرة جدا، فقد تمكن من إقامة علاقات عمل جيدة مع حكومة بوروندي والجهات الفاعلة الأخرى في البلد، وكذلك مع المنظمات الإقليمية.

تؤيد كازاخستان الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا وعمل اللجنة الثلاثية المشتركة. ونشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في المفاوضات السياسية. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف في البلد للمشاركة بنشاط في الحوار من دون شروط مسبقة. ويجب دعم تلك العملية وتعزيز دور المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وبعثته في بوروندي التي ترصد الحالة العامة.

نؤيد أيضا المشاركة النشطة للجنة بناء السلام باعتبارها منبرا كبيرا للحوار بين بوروندي وجميع الشركاء الدوليين. ونرحب بالنتائج التي أسفر عنها المعتكف المعني بالمسائل الاجتماعية – الاقتصادية الذي انعقد مؤخرا في بوجومبورا. ونحث الحكومة البوروندية على التوقيع على مذكرة التفاهم ذات الصلة مع الاتحاد الأفريقي من أجل نشر بقية المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي والبالغ عددهم ٢٠٠ مراقب، ونشر مراقبي حقوق الإنسان.

كما نشيد بالاتحاد الأوروبي على دعم نشر ٤٨ مراقبا تابعين للاتحاد الأفريقي. إن التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق أروشا أمر حيوي لمنع المزيد من تصعيد العنف والحفاظ على السلام والأمن في البلد. ويحدونا الأمل في أن تبدأ كافة الأطراف في البلد في تنفيذ اتفاق أروشا. وستيسر جولة أخرى من المفاوضات تلك العملية.

ومن المشاكل الأخرى التي تشغلنا تدهور الحالة الإنسانية الذي يؤثر على منطقة البحيرات الكبرى برمتها. وأسبابها ليست سياسية فحسب وتشمل سوء حالة الاقتصاد الكلي ومشكلة الجفاف. وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم جميع الدول الإقليمية التي تستضيف اللاجئين البورونديين. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية مواصلة تكثيف استجابتها من أجل تلبية احتياجات حوالي ٣ ملايين شخص في المنطقة.

وفي الختام أود أن أعرب عن إيماننا الراسخ بأنه يجب الحفاظ على سيادة بوروندي السياسية وسلامتها الإقليمية بالامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تحافظ حكومة بوروندي على حوار سياسي مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع أعضاء المجتمع الدولي.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ترحب بوليفيا بالإحاطتين الإعلاميتين المقدمتين من كل من المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، وسفير سويسرا، السيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

تشيد بوليفيا بالوساطة التي يضطلع بها رئيس تنزانيا السابق، السيد بنجامين مكابا، ورئيس أوغندا السيد يويري موسيفيني فيما يتعلق باتفاقات أروشا والدستور البوروندي. وتشجع بوليفيا مرة أخرى جميع الأطراف على دعم عملية الوساطة والعمل معا لتحقيق تسوية سياسية تفاوضية.

وبغية نجاح عملية السلام، نتفق مع السيد مكابا على أنه يجب على جميع الأطراف العمل بشأن تدابير بناء الثقة وإقامة حوار بناء بحسن نية. وفي ذلك الصدد، نشجع ونشيد بجهود الفريق العامل المشترك، وجماعة شرق أفريقيا، وفريق مكتب المبعوث الخاص وعمل رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. كما نشجع الأطراف على تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحها السيد مكابا، استنادا إلى روح السلام لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

ونرحب بالنتائج الإيجابية المنبثقة عن الاجتماع الأخير في بوجومبورا الذي عقده المبعوث الخاص وسلطات بوروندي، بمن فيهم الرئيس بيير نكورونزيزا، حيث اتفقوا على مواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية في بيئة شاملة للجميع.

كما نرحب بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه، الذي يؤكد من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في بوروندي من خلال الاستئناف السريع للحوار بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي.

كما نحيط علما بالمعتكف الذي عقد في ١٢ تموز/يوليه، حيث اجتمعت الحكومة مع مختلف الشركاء الدوليين لتقييم التحديات الراهنة التي تواجه البلد في مجال الاقتصاد الكلي،

وكذلك في مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم، والوقاية من المخاطر وإدارة الكوارث، بغية العمل على الانعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد. ونشيد بعمل حكومة بوروندي وأمين المظالم في البلد على جهود التوعية لتيسير عودة اللاجئين إلى بلدهم وتشجيعهم على تحقيق ذلك الهدف.

وتحث بوليفيا على مواصلة عملية التفاوض بشكل تدريجي في المستقبل، وبالتنسيق مع سلطات البلد، لتنسيق وجود المراقبين وعنصر شرطة الأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) إن اقتضت ذلك الظروف الأمنية في المستقبل. ونؤكد مجددا أن التنسيق يجب أن يجري في احترام لسيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع التزام الدول بتوفير الأمن والحماية لمواطنيها.

وفي الختام، ونظرا لتعقيد العملية، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من الضروري مواصلة تعزيز الأساس لضمان الاستقرار النهائي في بوروندي، من خلال المبادرات اللازمة والدعم الكامل والملتزم من المجتمع الدولي، استنادا إلى إطار القانون والعدالة والمصالحة والسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على الدعم القيم الذي تواصل بلدكم الجمهورية الصين الشعبية تقديمه إلى البلدان الأفريقية بشكل عام وإلى بلدي – بوروندي – تحديدا، لا سيما من حيث احترام المبادئ والقيم المقدسة لمنظمتنا المشتركة. ونحن ممتنون جدا على ذلك. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس الآخرين على مواصلة دعم سيادة بوروندي واستقلالها السياسي منذ اندلاع حركة التمرد في ٢٠١٥ ومحاولة الانقلاب في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الذي، كما أشار لتوه، قد عاد من زيارة ميدانية إلى بوروندي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، على دوره المتزايد في حشد الموارد لدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

وأرحب بحضور السيد ميشيل كافاندو، الذي قدم للتو إحاطته الإعلامية الأولى إلى المجلس منذ تعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام وزيارته الأولى إلى بوروندي من نهاية حزيران/يونيه إلى أوائل هذا الشهر.

وخلال بياني، سأشدد على الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان. وأود أيضا أن أقول كلمة عن حرية التعبير واللاجئين والمصالحة، وكذلك جهود حكومة بوروندي الرامية إلى إعادة بناء الثقة المهترئة فيما بين بعض شركائها الإنمائيين.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، يسرني أن أبلغ المجلس أن عملية الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية مستمرة مع إحراز بعض التقدم. ولم يتعثر الحوار كما يود بعض الأشخاص الاعتقاد. بل يجري في مسار تطوري. وقد تم اختتام العملية الداخلية، التي قادتها اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية التي أنشأتها الحكومة، وتم إرسال تقرير نهائي إلى السلطات الوطنية. وتوصيات التقرير جاءت نتيجة لحوار شارك فيه أكثر من ٢٦ ٠٠٠ من البورونديين، إلى جانب استنتاجات عملية اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية التي أنشأتها الحكومة على الصعيد دون الإقليمي لوضع خريطة طريق متماسكة لإجراء انتخابات سلمية في ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، هناك نتيجة واعدة أخرى للحوار الداخلي فيما بين جميع أصحاب المصلحة الذي يجري بتيسير من أمين المظالم في بوروندي. وجاء الحوار في أعقاب المسار الايجابي وقد نظمت بالفعل عدة حلقات عمل للحوار الشامل مع شركائنا في بوجومبورا. وجميع هذه العمليات تكمل بعضها البعض دون منافسة، ومن ثم تعزز ثقافة الحوار في بلدنا.

ولا نزال مقتنعين أنه من خلال تعزيز الديمقراطية، في بلد مثل بلدنا، لا يزال يعمل على بناء السلام والعدالة والأمن، لا توجد ركيزة صلبة يمكن لسيادة القانون التعويل عليها كإجراء انتخابات حرة وسلمية وشفافة.

إن أي محاولات بديلة للاستيلاء على السلطة بطرق مختصرة غير دستورية، هي غير مقبولة ولن تحقق شيئا.

وتمثل الانقلابات التي شهدها البورنديون في الماضي كابوسا يحاولون التخلص منه اليوم. وتم إغلاق ذلك الفصل المظلم من تاريخنا منذ عقد الانتخابات الديمقراطية في عام ٢٠٠٥، وهي تبعث على الأمل إذ فتحت الباب لثقافة الديمقراطية التي نعمل على بنائها تدريجيا، على الرغم من عدد من التحديات الجديدة التي لا يزال يتعين علينا التصدي لها. ولهذا، طلب رئيسنا من الأحزاب السياسية في بوروندي، التي يبلغ عددها اليوم ٣٠ حزبا، التجمع وإجراء استعراض متعمق لسياساتها الداخلية بشأن الوحدة والانضباط والتوعية في صفوف ناشطيها المسلحين بشأن أهمية البقاء متحدين واحترام المبادئ الديمقراطية. وقد أشارت عليهم بأن ترفض رفضا تاما الانقسام، وأن تحجم عن أي استفزازات أو مناورات يمكن تؤدي إلى قتل بعضهم بعضا بدعوى أن لديهم انتماءات سياسية أو اجتماعية مختلفة، وأن تتجنب، قدر الإمكان، تلويث الحيز السياسي المتغير في بوروندي.

وفي هذا الصدد، لقد طلب الرئيس من مجموعات المجتمع المدني الامتناع عن المشاركة في الشؤون السياسية وعن أي نوع من الأفعال أو الأقوال التي يمكن أن تزرع بذور الانقسام والانشقاق، أو أن يصبحوا محرضين على القتل مثل ما شهدناه أثناء التمرد في عام ٢٠١٥. وحثهم، بدلا من ذلك، على الاهتمام برفاه السكان، بما في ذلك عن طريق تأييد الجهود التي يبذلها لإعادة بناء المجتمع. كما ناشد القادة الدينيين على مواصلة المهمة التي أناطها الله بهم بالوعظ من الإنجيل في جميع أنحاء البلد والامتناع عن الأفعال السياسية التي يمكن أن تحيدهم عن الطريق القويم، وشجعهم على مواصلة المشاركة في الجهود الإنمائية في البلد وفي تعزيز حقوق الإنسان وقيم فلسفة أوبونتو في بوروندي.

وفيما يتعلق بالمسائل الدستورية، ينبغي أن نتذكر أن هذه المسألة تأتي حصرا في مجال السيادة الوطنية ولا ينبغي مناقشتها إلا ضمن الإطار الوطني. وكما يعلم المجلس، ليس لأحد الحق في حرمان الشعب البوروندي من حقه السيادي في تحديد المستقبل السياسي الذي يناسبه وتم رسمه خصيصا لاحتياجاتهم، وينطبق هذا على جميع الشعوب التي نمثلها هنا.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، فإننا جميعا نعرف أنه محور كل مسألة، إذ لا تنمية بدون السلام والأمن، والعكس بالعكس. والبوروننديون مكرسون أنفسهم للسلام والمساواة/ولديهم عزم أكيد في التزامهم بالمحافظة على السلام على الدوام. وينعم بلدنا بالهدوء الآن، كا أقر بذلك جميع الذين تكلموا هنا هذا الصباح. والسلام والأمن يسودان، بفضل التعاون الممتاز بين قوى القانون والنظام والإدارة والشعب. أما فيما يتعلق بالأمور الأخرى، فكلنا نعلم أن الجرائم العادية قديمة قدم البشرية، وبوروندي تعالجها كل يوم شأنها في ذلك شأن كل الآخرين.

وفي مجال حقوق الإنسان، فمن المتفق عليه عموما أنه لا يوجد بلد في العالم يتمتع بوضع مثالي في هذا المجال لدرجة أنه يستطيع عظة الآخرين حيال ذلك. وعلى غرار البلدان الأخرى، وفي سياق ما ينبغي لنا أن نذكر المجلس به وهو بيئة ما بعد الأزمة العصيبة جدا، ستواصل بوروندي جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وكفالة حمايتهم. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التعاون الدولي والشراكة المتبادلة المنفعة التي تحترم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة هما وحدهما اللذين يمكن أن يسهما إسهاما فعالا في الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان في بوروندي أو في أي مكان آخر، وسنواصل الإصرار على ذلك. ولا ينبغي استخدام الضغوط السياسية المفرطة أو الانتقائية التي يتعين أن تفسح المجال للتعاون والحوار. وقد وعد بلدي بمواصلة العمل من أجل إحراز تقدم وتحسين تعاونه مع جميع الأطراف بحسن نية في هذا المجال.

لا يمكننا أن نتكلم عن حالة حقوق الإنسان دون الإشارة إلى حالة السجون. وقد اتخذنا خطوات لتخفيف الاكتظاظ في السجون وتعزيز المصالحة الوطنية، في الآونة الأخيرة. وقد أمر الرئيس بالإفراج عن أكثر من ٢ ٥٠٠ سجين، بالإضافة إلى ٣ ٤١٦ سجينا تم الإفراج عنهم في عام ٢٠١٥، و ٦ ١٣٦ سجينا آخر أفرج عنهم في عام ٢٠١٦، ومؤخرا الإفراج عن ٢ ٢٤٧ في عام ٢٠١٧ من بين الـ ٢ ٥٠٠ سجين الذين عفا عنهم الرئيس في نهاية ٢٠١٦، كما يعلم المجلس، وهذا تدبير جدير بالثناء ويستحق دعم المجلس والاعتراف به كبادرة على السلام للبورونديين.

وفيما يتعلق بحرية الصحافة - وعلى عكس ما يبلغ عنه مختلف السياسيين والصحفيين الذين، كما يعلم المجلس، يصفون بوروندي كما يرغبون وليس كما هي بالفعل - فإن حكومة بوروندي لم تغلق أيا من وسائط الإعلام الخاصة. ومن بين ثلاث أو أربع وسائط إعلامية خاصة كانت قد دمرت جزئيا في أعقاب انقلاب ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ الذي تم إحباطه، فإن اثنتين منهما أعيد فتحهما بالفعل، والوسائط الأخرى تعمل بشكل طبيعي. واليوم، هناك أكثر من ٢٠ محطة إذاعة وطنية ودولية وخاصة تبث بحرية في بوروندي، وسنواصل العمل لتحسين الأمور في مجال يكتسي أهمية بالغة لتعزيز الديمقراطية في بلدنا. ونحن نحاول بأفضل ما نستطيع إيجاد توازن جيد بين حماية حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون. كما يسرنا أنه لا يوجد أي صحفيين مسجونين في بلدنا، على عكس ما نراه في أماكن أخرى.

وفيما يتعلق باللاجئين، أوعز رئيس دولتنا إلى أمين المظالم في بوروندي بمواصلة جهوده لتوعية اللاجئين والجهات الفاعلة السياسية غير العنيفة بشأن العودة إلى ديارهم من أجل الاستعداد للمواعيد النهائية لانتخابات عام ٢٠٢٠. ونعلم أن عودة اللاجئين هي مؤشر الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وقد تم الاعتراف بأن بعض أولئك الذين فروا من البلد، بمن فيهم القصر، تم تجنيدهم وتدريبهم والإشراف عليهم على أيدي حركات متمردة معادية لبوروندي، وكل ذلك في انتهاك صارخ للميثاق، واتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية ١٩٨٩لحقوق الطفل والسلام، والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلال زيارة الرئيس إلى تنزانيا في الأسبوع الماضي، وجه هو ونظيره في جمهورية تنزانيا المتحدة نداء مخلصا إلى اللاجئين للعودة إلى وطنهم. وأود أن أؤكد أنهما دعيا المنظمات التي تتعامل مع اللاجئين إلى تفادي المبالغة المتعمدة في إعدادهم وأن تعترف بأن أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا بالفعل إلى بوروندي. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان التي تستضيف اللاجئين - والتي أود أن أشكرها بالمناسبة - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى التعاون الكامل من أجل تيسير عودتهم الطوعية إلى ديارهم، نظرا لأن بعضهم قد احتجزوا كرهائن لأغراض سياسية وتجارية بحتة أو لإبقاء الأزمات المصطنعة مشتعلة أو تأجيجها.

فبالإضافة إلى عودة اللاجئين، تبادل رئيسا الدولتين الآراء بشأن تعزيز العلاقات الثنائية، وتكثيف التجارة بين الشعبين، والأمن على الحدود المشتركة والحالة في المنطقة ككل. ورحبا بمشروع السكك الحديدية التنزانية الذي يربط بين تنزانيا وبوروندي وبلدان أخرى في المنطقة. وكانت الزيارة أيضاً دليلاً على الاهتمام الذي يوليه رؤساء دول المنطقة للبعد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية لأننا لاحظنا في بعض المجالات أن هناك فجوة تتزايد اتساعاً بين مواقف بعض الجهات الفاعلة الإقليمية ومواقف الجهات الفاعلة في نيويورك. ولا بد من الإصغاء إلى الجهات الفاعلة الإقليمية. إنهم هم الذين يعرفوننا ويعرفون تاريخنا وثقافتنا. وآراؤهم تحتاج إلى أن يُستمع إليها عند اتخاذ القرارات، بغض النظر عن السياق.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أنشأت حكومة بوروندي، تحت القيادة المستنيرة للرئيس نكورونزيزا، لجنة تقصي الحقائق

والمصالحة، التي تمثل، كما يعلم المجلس، المرحلة الأخيرة في إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. ودُعي أعضاء اللجنة إلى الإسراع بإبلاغ الشعب البوروندي بالنجاحات والإخفاقات التي جرت في الماضي بغية التأكد من طي صفحة العداوات السياسية - العرقية التي تخللت تاريخ بلدنا المظلم، وبالتالي بناء مستقبل مشرق للأجيال الحاضرة والمقبلة.

وتكملة لذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية الأسبوع الماضي في بوروندي مشروع قانون بشأن أداء المجلس الوطني للوحدة الوطنية والمصالحة، وهو هيئة هامة جداً. ويتألف ذلك المجلس من سبعة أفراد يتصفون بالنزاهة وسيعملون على التوفيق بين شعب بوروندي - بهدف الوحدة والإنصاف - وسيكونون في الطليعة في التمسك بقيم ''أوبونتو'' و''أوبوشينغانتاهي'' و''هبوغابو'' و''هبوبفاسوني'' البوروندية: وهي جميع القيم الإيجابية المتأصلة لدى الشعب البوروندي.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تأثر ميزان المدفوعات إلى حد ما بتعليق الدعم الخارجي المباشر من جانب واحد لبعض الشركاء. وكي يحقق البلد التوازن تدريجياً، كما ذكر رئيس تشكيلة بوروندي، أوصى المعتكف المعقود في بوجمبورا في ١٢ تموز/يوليه، الذي شمل الحكومة وشركاءها متعددي الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في بوروندي، بتقديم الدعم المباشر للميزانية. وقد دُعيت الحكومة والشركاء في التنمية إلى المشاركة في حوار صادق وصريح بشأن هذا الموضوع بغية التغلب على العقبات التي لا تزال قائمة في مجال التعاون بين بوروندي وبعض البلدان.

وفيما يتعلق بالتعاون مع شركائنا - وقد ذكر عدة متكلمين هذا الأمر اليوم - فإننا نثمن شركاءنا كثيراً. وأي تحسين في علاقاتنا معهم هو موضع ترحيب. ومن المؤكد أن الممثلين يدركون أن الحكومة البوروندية كانت تعمل مؤخراً على استئناف العلاقات السلمية مع شركائها، ومع الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وسعياً إلى إصلاح علاقاتنا مع الأمم المتحدة، وافقت بوروندي بسرعة على زيارة المبعوث الخاص للأمين العام في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه. وخلال زيارته، استُقبل المبعوث الخاص، ويمكنه أن يشهد على ذلك، بكرم الضيافة المتميز لشعب بوروندي وبالتعاون الكامل من السلطات الوطنية، مما مكنه من الاضطلاع بمهمته في بوروندي. ونتوقع أن تقاريره، نظرا لخبرته الدبلوماسية، ستتمسك بمبادئ وممارسات وقيم الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، بتطلعات شعب بوروندي للمستقبل السياسي الذي يناسبهم وهو مفصّل خصيصاً لاحتياجاتهم. إن الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الذي زار بوروندي في الوقت ذاته، استفاد بنفس الدرجة من التعاون والاهتمام والضيافة، في بوجمبورا والريف على حد سواء.

وستُمكّن مفاوضات بشأن اتفاق جديد متفق عليه للبلد المضيف من استئناف التعاون بين حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي أشار إليها العديد من المتكلمين أيضاً في هذه الجلسة. وهذا الحوار جار. ونتوقع أننا سنجتمع في الأسابيع القليلة المقبلة لوضع الصيغة النهائية لنص لتوجيه تعاوننا، الذي نأمل أن يمضي بصورة معتادة. وكما قلت في الجلسة السابقة (انظر S/PV.7978)، لم يعد بقاء المفوضية في بوروندي مصدر قلق. وأؤكد للمجلس أن ذلك قد سبق تحديده ويمكن للمجلس أن يعوّل على التزام بوروندي في هذا الصدد. ولم يبقَ إلا القيام بوضع الصيغة النهائية للنص. ونطالب بالمرونة من جانب جميع الأطراف بغية التوصل إلى نتيجة ناجحة للمناقشات. وأود أن أشير إلى أن هذه مناقشات بين طرفين.

وبالمثل، ينتشر العسكريون والمراقبون لحقوق الإنسان التابعون للاتحاد الأفريقي بالفعل على أرض الواقع في بوروندي ويعملون بحرية دون أي عائق. وهم يتمتعون بالتعاون الكامل من حكومة بوروندي وبجميع الخدمات التي تقدمها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسيادة الوطنية، التي لا تقدّمها بعض البلدان، كما يعلم

الممثلون، للمراقبين الأجانب. وفيما يتعلق بنشر مراقبين إضافيين، تتعلق العقبات بالاتحاد الأفريقي وهي متصلة بالميزانية بطبيعتها. ولذلك ندعو الشركاء إلى دعم الاتحاد الأفريقي لتمكينه من نشر مراقبين إضافيين. وبوروندي منفتحة جدا والمراقبون يعملون حالياً في الميدان بصورة معتادة. وسنواصل العمل معاً للتغلب على أي عقبات تعترض طريقهم بطريقة ودية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١٥/١١.